الرسالة الأولى

في بداية القصة ومنشأ النزاع

هذه هي الرسالة الأولى من سلسلة رد الافتراءات وتتضمن ملخصًا لبداية قضية الأسانيد وأصل النزاع مع المخالفين

وملحق بهذه الرسالة الرد على البيان الذي صدر مؤخرًا بعنوان "ردود أهل القرآن الكريم على طعن الشيخ السيد عبد الرحيم"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هديهم إلى يوم الدين، أما بعد.

فمما لا يخفى على أهل العلم أن الإسناد من خصائص أمة النبي محمد ﷺ، لذا اهتم به المتقدمون، وكان من جوانب هذا الاهتمام المتابعة المتواصلة لأسانيد القرآن الكريم والسنة المطهرة بالتحقيق والتدقيق على مختلف العصور، فكان هذا بمثابة جهة رقابية لمسار الأسانيد ينكشف من خلالها ما يطرأ من خلل أو تلاعب في الأسانيد.

وقد كان القائمون على ذلك لا يترددون في الكشف عن أي متلاعب بالأسانيد أيًّا كانت مكانته ومنزلته.

وظل هذا الأمر قائمًا إلى عصر الإمام ابن الجزري -رحمه الله تعالى- المتوفى عام ٨٣٣هـ، ومنذ ذلك الحين وإلى وقتنا الحاضر وساحة الأسانيد خالية من هذه الخصيصة التي تصونها. فمنذ أكثر من ستة قرون لم تخضع ساحة الأسانيد لتحقيق أو تدقيق، ولا لنقد أو تمحيص، ومن الأدلة على ذلك:

ما صدر من خلط في الأسانيد في إجازات الكبار من أئمة القراءات، مثل: البقري الكبير، والمنير السمنودي، وسلمونة، والتهامي، والمتولي، ومحمد مكي نصر، وغيرهم.

فقد وقع في إجازات هؤلاء الشيوخ وغيرهم عددٌ من الأخطاء في الأسانيد، وتوارثتها الأمة ولم يتعرض أحد إلى كشفها، والتنبيه عليها، ورحم الله الإمام الجزري حيث قال: "وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد".

ومن هذه الأخطاء:

الإسناد إلى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن عددٍ من الشيوخ منهم: رضوان العقبي، عن الإمام ابن الجزري، وهذا لم يذكره شيخ الإسلام في أسانيده القرآنية، سبعية كانت أم عشرية، فيما وقفت عليه مما كتبه بخط يده.

فقد ذكر سنده في السبع من طريقين: عن العقبي، عن الإسعردي والغماري، عن أثير الدين أبي حيان بأسانيده. وعن البلبيسي، عن الزراتيتي، عن ابن الجندي وعبدالرحمن البغدادي وموسى الضرير، عن التقي الصائغ بأسانيده.

وذكر سنده في الثلاث عن طاهر النويري، عن ابن عياش المكي، عن العسقلاني (إمام جامع طولون)، عن التقي الصائغ بأسانيده.

فقد كان الأنصاري يُقرئ بمضمَّن مؤلفات ابن الجزري وغيره، ولم يُسند إلى ابن الجزري فيما ثبت عنه.

أما ما اشتهر في الأسانيد إلى الأنصاري عن العقبي عن ابن الجزري، فلم يذكره الأنصاري ولا العقبي، إذ لم يقرأ العقبي على ابن الجزري سوى الفاتحة وخمس آيات من سورة البقرة، وقد ذكرتُ بعض هذا في كتاب (أسانيد الشاطبية.. دراسة نقدية). وسيأتي كل ذلك مفصلاً أثناء الكلام عن أسانيد شيخ

الإسلام، مع نشر صورة إجازته بخط يده كاملة، وصور لمواضع الخطأ من إجازات الشيوخ المتقدم ذكرهم، مع التأكيد على الطرق المستقيمة لأسانيدهم.

أعود فأقول: عدم النقد والتحقيق للأسانيد القرآنية في تلك العصور جعل أبوابها مُفتَّحة على مصاريعها أمام كل ما هو ممكن في مسار الأسانيد، فنتج عن ذلك الخلط والتركيب، والكذب والتدليس، في الإجازات والمؤلفات المعنية بذلك، ولم نقف على صدٍّ ولا ردٍّ لذلك من أحد أبناء هذه العصور.

وإذا كان قد صدر الكذب والتدليس من بعض كبار القراء المتقدمين مع وجود الكاشِفين لأمرهم، فكيف يكون الحال في ستة قرون حُرمت فيها من مثل هذا الكشف وهذه الإبانة؟![1].

إن هذه الحالة المتردية لمسار الأسانيد القرآنية في هذه المرحلة هي التي دفعتني إلى الخوض في هذا المعترك، خاصةً مع هذه الهجمة الجنونية على تحصيل الإجازات المُتَوَهَّم عُلوّها، وكثير من هؤلاء اللاهثين وراءها لا يدرون شيئًا عن هذا العلو ولا عن صحته من عدمه.

ومن أسباب تحملي هذا الحمل الثقيل، ما أراه من إهمالٍ لهذا الجانب من قِبَلِ الجهات المنوط بها خدمة القرآن، وهي التي يُفترض فيها التصدر لتحمل عبء هذا الجانب. فكم سمعنا عن جهاتٍ تدّعي الاهتمام بالأسانيد وخدمتها،

(١) راجع كتاب (الحجج الباطلة) ١٠٩ – ١٢٠، مبحث التدليس والمدلسين.

وتُصدر لذلك البيانات والتوصيات، ولا نجد لذلك أثرًا واضحًا على أرض الواقع، وما هي إلا ادعاءات قليلة الفائدة والنفع.

لذلك أوقفت نفسي لخدمة الأسانيد القرآنية. وبدأت رحلتي في إصلاح ما يمكن إصلاحه من الأسانيد التي وقع فيها عوار وخلل، وخرج لي في ذلك:

****

أولاً: كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية.. في الرد على واحدٍ ممن دلس فيهما من المعاصرين). وقد عالج هذا البحث بالأدلة العلمية والمستندات الرسمية مسألةً كان قد كَثُر فيها الأخذ والرد بغير دليل قاطع.

وكان الخلاف في هذه المسألة حول طريق واحد من أربعة طرق للشيخ في أسانيده، وانتهى الأمر إلى قبول الحق، ولم نسمع بذاءةً ولا تطاولاً من أحد من طلابه، مع أنهم لا يُحصون في أنحاء الأقطار، بل إني وجدت تقديرًا وإكبارًا من أخص تلاميذه.

وكان ترتيبي أن تخرج هذه المسألة مع مسألتَي الحدادي والمرزوقي الآتي ذكرهما، ولكن حرصي على أن يخرج هذا الكلام في حياة الشيخ جعلني أسرع في إخراجه، حتى يرد هو بنفسه عن نفسه، أو يقبل الحق.

وما كان ذلك إلا لشدة خوفي عليه، نسأل الله لنا وله حسن الخاتمة، وقد خدم القرآن الكريم طيلة عمره، وهو بحر لا يغيض في علمه، وفق ما بلغني عنه من أهل الثقة، وتخرّج على يديه ما لا يُحصى عددهم، وقد أشرت إلى هذا في

نهاية كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية: ١١٢) حيث قلت: "ومما يجب التنبيه عليه والتنبه له أن هذا البحث لا يقدح في دراية الشيخ عبدالباسط، أي في علمه وأهليته له، وإنما يقدح في روايته، أي في أسانيده وإجازاته، فيجب الفصل بين الأمرين. ولقد بلغني من بعض طلاب الشيخ عبدالباسط الموثوق بهم، أنه آية في الحفظ، وأعجوبة في الاستحضار"، ختم الله لنا وله على الخير.

****

ثانيًا: كتاب (آفة علو الأسانيد.. دراسة موثقة في الكشف عن حقيقة العلو المنتشر بين القراء والمقرئين في أسانيد المصريين والشاميين). ويدور هذا البحث حول شخصين موجودين في سلسلة الأسانيد:

أولهما: "علي الحدادي" وهو موجود في طرق الأسانيد المصرية، وتنتهي إليه أعلى أسانيد الدنيا على الإطلاق حاليًّا، ولم يذكره ويُسند إليه إلا شيخ واحد اسمه: عبدالله عبدالعظيم، حيث قال: "قرأت على الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل الشيخ علي الحدادي الأزهري الأشعري المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، الشاذلي خرقة، وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا، سيما كان أزهريًّا شاذليًّا، ختمة للطيبة وأخرى للشاطبية والدرة، لقد ساد بهما الدهر وازداد مسرة".

فهذا الشيخ الذي بلغ في دهره غاية القدر والفخر، واتصف بالورع والتقى، وكان من أئمة الأزهر، ويُدرِّس القراءات من جميع طرقها (طيبة وشاطبية

ودرة)، وكان جالسًا للإقراء والرواية؛ لم يتعرف عليه أحد من جميع قراء مصر، بل من جميع قراء الدنيا، إلا واحد هو عبدالله عبدالعظيم، الذي وصفه بتلك الأوصاف، وتفرد بالنقل عنه، ووصف نفسه بقوله: "خادم القراء والمقرأ بالمقام الدسوقي"، أي: بالضريح الدسوقي بمدينة دسوق بمصر.

وكان يُفترض فيمن اتصف بتلك الأوصاف، وبلغ هذه الشهرة والاستفاضة، أن يكون عَلَمًا من أعلام عصره، ولا مشقة في التوصل إليه، ولكن كان حاله على هذا النحو:

١- لم ترد له ترجمة مستقلة في أي كتاب.
٢- لم يُذكر في ترجمة غيره.
٣- لم تصدر له إجازة لا لتلميذه الوحيد ولا لغيره.
٤- لم يشهد على إجازة من الإجازات.
٥- لم يصدر له مؤلَّف من المؤلفات.
٦- لم يُشارك في مؤلَّف من المؤلفات.
٧- لم يُقدِّم أو يُقرِّظ لمؤلَّف من المؤلفات.
٨- لم يَرِد له رأيٌ علميٌّ في أيٍّ من كتب الفن أو غيرها.
٩- لا ردّ له على مسألة، ولا نصيحة، ولا تخطئة، ولا تصويب، ولا مشاهدات في رحلة أو غيرها.
١٠- لا أثر له في طرق أسانيد الدنيا سوى طريق عبدالله عبدالعظيم.
١١- لا أثر له في السجلات الرسمية الموجودة في عصره.

١٢- لا وجود لأعقاب له في السجلات الرسمية.

١٣- لا وجود لإخوة له في السجلات الرسمية.

١٤- لا وجود لشاهد قبر له، خاصةً مع اتصافه بتلك الأوصاف.

١٥- لا وجود له في سجلات المستخدمين بالدولة في ذلك الحين.

١٦- لا وجود له في السجلات العقارية بملكية سكن أو إيجار أو حيازة أرض.

فلما تحققتُ من كل ذلك، وكان على مدار سنوات عديدة؛ أصبح حالُ عبدالله عبدالعظيم، الذي زكَّى لنفسه ختمَتَيْه بأن ساد الدهر بهما، وجعل أولهما من الطيبة، وبالغ في تزكية شخص لا وجود له؛ كحالِ سريجا بن محمد بن سريجا، حيث قال ابن الجزري في ترجمته: "وقد بالغ في تعظيم شيخه المذكور، وتعظيم ابن فارس، ووصفه بأنه إمام علامة، وأكثر من ذلك، فحسبت أنه ممن يرجع إلى الحق. فكتبت إليه وعرّفته أن هذا الإسناد مفتعل"(٢).

وكحال البعض ممن تقدم من كبار القراء، ممن أوجدوا في الأسانيد من لا وجود لهم، بسبب علو السند وغيره:

مثل: الحسين بن علي الرهاوي، حيث نقل ابن الجزري ما قاله أبو العلاء الهمذاني فيه: "وفي بعض ما رويت عن أبي علي الرهاوي نظر، وأنا أبوء إلى الله من عهدته، ولا أُقر بصحته، فإنه روى عن رجال لا يُعرفون، ولطالما

(٢) غاية النهاية: ١/٣٠٢.

استقريت كتب القراءات والتواريخ على أني أرى أحدًا من العلماء روى عنهم أو ذكرهم فلم أقف على ذلك"(٣).

وكان بين وفاة الرهاوي ووفاة الهمذاني ١٥٥ سنة.

ومثل: الحسن بن علي الأهوازي، حيث قال الذهبي في ترجمته: "ومع إمامته في القراءات، فقد تُكلِّم فيه وفي دعاويه تلك الأسانيد العالية".

ونقل الذهبي قول الخطيب البغدادي فيه حيث قال: "أبو علي الأهوازي كذاب في القراءات والحديث جميعًا"، ثم قال الذهبي: "قلت: يريد تركيب الإسناد، وادعاء اللقاء، أما وضع حروفٍ أو متونٍ فحاشا وكلا، ما أُجَوِّز ذلك عليه، وهو بحر في القراءات، تلقى المقرئون تواليفه ونقله للفن بالقبول"(٤).

ومثل: يوسف بن علي أبو القاسم الهذلي، حيث قال الذهبي في ترجمته: "وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات"(٥).

ومثل: عيسى بن عبدالعزيز الشريشي، حيث أرسل الذهبي إلى أبي حيان يسأله عن عدد من شيوخه، فرد قوله في خمسة منهم قائلاً: "... فمجاهيل، أو لم يكونوا موجودين في الدنيا، بل هي أسماء موضوعة لغير موجود"(٦).

(٣) غاية النهاية: ١/٢٤٥.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٨/١٨.

(٥) معرفة القراءالكبار: ١/٤٢٩.

(٦)معرفة القراءالكبار: ٢/٦١٤.

ومثل: محمد إبراهيم الأندلسي، حيث قال الذهبي في ترجمته: "وأخذ القراءات جمعًا -فيما ذكر- عن علي بن محمد التجيبي، ولقيه بطبرية، وحدّث بالقراءات عن سليمان بن طاهر بن عيسى، عن أبي عمر الداني. وفي هذا نظر، ولا يصح من هذا شيء"(٧). وقال فيه ابن الجزري: "هذا إسناد مفتعل، والله أعلم"(٨).

ومثل: عبدالله السبعة الخوارزمي، حيث قال ابن الجزري في سنده: "وهذا إسناد مفتعل، ركّبه عبدالله المذكور، لقلة حياء وعدم معرفة".

إلى أن قال: "ولكنَّ سنة الله في كل كذاب أن يفضحه الله تعالى بما منه سبب فضيحته، صيانةً لكتابه وسنته".

إلى أن قال: "وأنا قصدتُ التنبيه على ذلك، لأنه قد اشتهر هذا الإسناد في بلاد العجم، فأردت أن يُعلم ذلك، نصيحةً لكتاب الله تعالى وللمسلمين"(٩).

سبحان الله! انزعج الإمام الجزري لطريق واحد في أسانيد بلاد العجم، فكيف يكون انزعاجه من طريق هو أعلى طرق أسانيد الدنيا بأسرها، وهو من قبيل ما أزعجه؟!

فهذه بعضُ أمثلةٍ لبعض من وقع في الكذب والتدليس في الأسانيد، وهم أساتذة كبار، لهم مؤلفات، وهم قمم سامقة في علم القراءات، وهيهات هيهات بلوغ علمهم.

(٧) معرفة القراءالكبار: ٢/٦٥٤.

(٨) غاية النهاية: ٢/٤٥.

(٩) جامع أسانيد ابن الجزري: ص ٢٠٠.

فهل يصدر مثل هذا عن هؤلاء الأئمة، ويُنـزَّه عنه غيرهم؟!.

والعجيب أن هذا صدر عن مُقْرِئَيْن معاصرَيْن، نُقرُّ بعلو قدرهما علميًّا، ولم يُذْكَر أحدهما ببدعة ظاهرة، كما هو الحال مع عبدالله عبدالعظيم.

وبناءً على ما سبق من أمثلة، وما تقدم من أدلة في عدم وجود الحدادي، كان تقديري لحال عبدالله عبدالعظيم كحال من تقدم ذكرهم وغيرهم ممن وقع في هذا البلاء، مع حفظ الفروق العلمية.

هذا إذا اعتبرنا أن عبدالله عبدالعظيم غير معصوم، يقع منه نحو ما وقع ممن تقدَّم ذكرهم وغيرهم، أما إذا ألبسناه تاج "العصمة" لأجل أنه مقرئ الضريح الدسوقي، فهنا كلام آخر؛ لأن من سبق ذكرهم ليس منهم مَنْ كان يُقرئ بضريحٍ من الأضرحة.

وعليه، فقد كانت نتيجة بحثي عن "الحدادي" الذي أخذ ما يقرب من ست سنوات من عمري في البحث عنه، هي ألا وجود له حتى الآن.

ولا يفوت أن "الحدادي" المتنازع عليه يُعد من أقرب أجدادنا، وأنه كان في وقت التدوين والتسجيل للأفراد بمصر، وطباعة المؤلفات، وغير ذلك مما يُتوصل به إلى صغار الشيوخ قبل الكبار، فما بالنا بإمام من أئمة الأزهر الشريف "بلغ في وقته غاية القدر والفخر"، وكان ورعًا تقيًا، وفوق هذا كان يدرس القراءات العشر من كل طرقها، حسبي الله ونعم الوكيل.

ثانيهما: (أي ثاني الاثنين اللذين خرج فيهما كتاب "آفة علو الأسانيد") فهو: أحمد بن رمضان المرزوقي، وجاء في الطريق الوحيد لأسانيد الشام، ووُصف بأنه كان "شيخ القراء بالأباطح المكية"، وهو شخص موجود معلوم السيرة والتواريخ، أصله مصري من قرية (سنباط) بمحافظة الغربية، ورحل إلى مكة المكرمة، وأقام بها، وكان من شيوخها، ووصل إلى منصب مفتي المالكية بها.

وقد تتبعت سيرته وآثاره، ووقفت على جميع تلامذته بمكة المكرمة، ومؤلفاته، وأقوال العلماء فيه ممن ترجم له من معاصريه وغيرهم، فلم أجد في جميع ذلك ما يُفيد بأنه كان مقرئًا، فضلا عن أنه كان شيخ القراء بمكة المكرمة، فكانت النتيجةُ أن حملتُ نقله للقراءات عن العبيدي من قبيل الرواية، على ما هو شائع بمكة المكرمة، وما كان نحوه من بعض تلاميذ العبيدي.

فهذان هما الشخصان اللذان خرج تحقيقي في أمرهما بكتاب (آفة علو الأسانيد).

فقامت الدنيا ولم تقعد، وفي أقل من شهر من خروج هذا الكتاب صدر كتاب (الحجج الجياد في الذب عن عوالي الإسناد) ردًّا على ذلك.

وقد تضمّن هذا الكتاب ثلاثة مباحث:

الأول: تحت عنوان: "نقد ما قيل في عبدالله عبدالعظيم ومن يتصل به". ص ٢١.

الثاني: تحت عنوان: "نقد ما قيل في الحدادي". ص ٣٦.

الثالث: تحت عنوان: "نقد ما قيل في المرزوقي ومن يتصل به". ص ١٢٦.

وخرج ردّي على ما جاء في المبحث الأول والثاني في كتاب (رد الحجج الباطلة) الآتي ذكره، والذي جعلته الجزء الأول في الرد على كتاب (الحجج الجياد)، وسيخرج ردي على المبحث الثالث في الجزء الثاني قريباً إن شاء الله بعد خروج ردي على الكتب الأربعة الآتي ذكرها.

****

ثالثًا: كتاب: (رد الحجج الباطلة والمضللة.. رسالة في الرد على المدافعين عن عوالي الأسانيد القرآنية في كتاب "الحجج الجياد").. الجزء الأول في رد طريق الحدادي.

وقد كان من الضروري فصل المسألتين (الحدادي عن المرزوقي)، بعد ما رأيت من تضامن المدافعين عن الطريقين، بعد خروج كتابي (آفة علو الأسانيد) حتى مع قناعة بعضهم بعدم صحة الطريق الآخر، ولكن "المصلحة" اقتضت اتفاقهم.

وسبحان الله.. كان الترتيبُ جمعَ المسائل الثلاث: الشيخ عبدالباسط الذي سبق في كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية)، والحدادي والمرزوقي، في كتاب واحد، ولو تم ذلك لنال الشيخ عبدالباسط من الدفاع عنه مقدار الدفاع الذي ناله عبدالله عبدالعظيم، لأنهما حينها في ضميمةٍ واحدة، وذلك على الرغم من أنهم -أي المدافعين عن عبدالله عبدالعظيم- هللوا وكبروا لما

خرج الكتاب المذكور في الشيخ عبدالباسط، وذكروا وقتها أن "هذا الكتاب قضى على الخزعبلات".

وأقول: لما خرج كتاب (الحجج الجياد) ظننت أنه أتى بما يخدم هذه القضية التي يتحمل الجميع مسئوليتها أمام الله تعالى أولا، ثم أمام الأجيال الآتية، لأننا إن لم نتوصل إلى حسمها في عصرنا فسيتوصل إلى ذلك من يأتون من بعدنا، وحينها سنكون في موضع النقد والملامة على هذا التقصير. ذلك لأن المدلس في أسانيد القرآن سينكشف أمره ولو بعد مئات السنين، وقد رأيت هذا طوال رحلتي مع الأسانيد القرآنية.

فكنت أظن أنه إنما أخرج كتابه بهذه السرعة لأن بين يديه من الأدلة القوية ما سيحسم هذه المسألة، بما يتناسب مع هذه السرعة.

فلما اطلعت على الكتاب وجدته قائمًا على تضليل وتزييف الحقائق، بالجدل والمراء والسفسطة، في الرد على ما جاء في الحدادي، فثارت ثورتي واشتد غضبي، لما رأيت من الجرأة على ارتكاب هذه الأفعال في قضية شديدة الأهمية متعلقة بكتاب الله تعالى.

شخص تحققت فيه جميع أدلة العدم، ولا دليل على وجود له على الإطلاق، ثم يأتي رجل مسلم عاقل صاحب علم ويفتعل شتى الأفاعيل في سبيل تسويغ وجوده!.

وكان من ذلك قوله: "وثم نكتة لطيفة: وهي أن الطريق الذي يتصل بالحدادي -من طريق الطيبة- أقرب إلى ما كان يُقرئ به العبيدي من الطريق الذي يتصل به سلمونة، وذلك لأن هذا الطريق الآخر أدخل عليه المتولي وأتباعه تحريرات تختلف كثيرًا عما كان عليه العبيدي، فالعبيدي كان على مدرسة المنصوري في التحريرات، وأولاء بعد أن كانوا عليها تحولوا إلى مدرسة الإزميري فيها، بينما بقي الطريق المتصل بالحدادي على مدرسة المنصوري والعبيدي، وقد أدركت شيخنا محمد بن عبدالحميد الإسكندري عليها.

وهذا يجعلنا نتمسك بالرواية عن الحدادي أكثر من غيره، لكونها على مدرسة شيخه العبيدي، ولكونها أقرب من مدرسة الإزميري والمتولي وأتباعهما إلى ما كان عليه عمل ابن الجزري في الإقراء".

ثم يقول: "وستجد -إن شاء الله- ذلك مفصلا تفصيلا في رسالتي لمرحلة الدكتوراه، والتي هي: تحريرات القراءات دراسة تاريخية تأصيلية نقدية"(١٠).

فما هذا إلا تأصيل للباطل بباطل، وجرأة متناهية على التضليل والتزييف لتسويغ الباطل.

ولذا فإني أطالب القائمين على رسالة الدكتوراه لهذا الرجل أن يسألوه هذه الأسئلة، وأن يجدوا لها إجابات علمية:

---

(١٠) الحجج الجياد: ١١-١١٢.

١- من هو الحدادي الذي حمّلته تحريرات العبيدي، وأسندت إليه الطيبة، وجعلت طريقه أولى الطرق بالقبول؟

٢- ما هو دليلك العلمي والمادي على أن الحدادي نقل تحريرات عن العبيدي؟

٣- ما هو دليلك على أن عبدالله عبدالعظيم نقل تحريرات عن الحدادي وهو تلميذه الوحيد في الأسانيد؟.

فإذا كان عبدالله لم يذكر في إجازتيْه لتلميذيْه أنه قرأ أو أقرأ بالتحريرات، كما يفعل من أقرؤُوا بالتحريرات، فمن أين جاءتك هذه التحريرات، وعبدالله هو الطريق الوحيد للحدادي المزعوم؟.

٤- ما هو دليلك على أن عبدالعزيز كحيل -الذي هو في طريق سندك إلى الحدادي- نقل تحريرات عن عبدالله عبدالعظيم، وأقرأ بها شيخَيْ شيخك أو غيرهما؟

وكذلك لم يرد أثر للتحريرات في إجازة إسماعيل أبي نور، ولا في إجازات الفاضلي وهما من تلاميذ عبدالله عبدالعظيم.

٥- إذا كانت إجازتا شيخك محمد عبدالحميد الإسكندري الصادرتان له من شيخيه: نفيسة أبي العلا، ومحمد الخليجي، من طريق عبدالعزيز كحيل عن عبدالله عبدالعظيم، لم يرد فيهما ما يشير إلى التحريرات، لا قراءة ولا إقراء؛ فمن أين أتى شيخك بتحريرات الحدادي، حيث قلت: "وقد أدركت شيخنا محمد عبدالحميد الإسكندري عليها؟!".

فهذه الأسئلة يجب أن يُسأل عنها هذا الرجل في مناقشته لهذه الرسالة، وإلا فإنه سيؤصل بهذه الرسالة للأجيال الآتية لوجود شخص لا وجود له.

وأضيف إليه هذا السؤال لأني عاجز عن إجابته، وقد ذكرته في (آفة علو الأسانيد) وفي (رد الحجج الباطلة) ولم أجد ردًّا:

صدر عن الشيخة نفيسة إجازتان لشيخك الشيخ محمد عبدالحميد، الأولى مؤرخة بتاريخ ١٣٧٠هـ والثانية بتاريخ ١٣٧٢هـ، وشهد عليهما شيخه الشيخ محمد الخليجي بتاريخ واحد في ١١ رجب ١٣٧١هـ.

فإذا كانت شهادته على الأولى مقبولة جدلا، فعلى أي وجه تُقبل شهادته على الثانية؟!، وهذه الإجازات موجودة في مكتبتك.

أعود وأقول: كان ذلك نموذجًا من بعض ما جاء في كتاب (الحجج الجياد) مما يدعو إلى الاستفزاز وثورة الغضب، مما وصل إليه حال هذا الرجل من الجرأة على تحمل تبعة ما يقوله، وما يترتب على ذلك من مفاسد في الأسانيد القرآنية ستتوارثها أجيال بعد أجيال، وكأنه لا يدري أنه بباطله هذا يؤصل لطريق تنتهي إليه أعلى أسانيد الأرض قاطبة في القرآن الكريم.

وكأنه لا يدري أيضًا أن هذه سابقة لم تسبق في تاريخ الإسلام بأن ينتهي أعلى أسانيد الدنيا إلى شخص مجهول لا وجود له!!.

كان ذلك التهاون والاستهتار بهذه القضية المهمة، وما ورد في ذلك من دواعي الاستفزاز، سبباً أساسيًّا في ثورة غضبي التي ظهر بعض آثارها في ردودي بكتاب (رد الحجج الباطلة والمضللة).

ولقد مكثتُ عامًا كاملاً في الرد على ما جاء بكتاب (الحجج الجياد في الذب عن عوالي الإسناد) الذي خرج في شهر ليردّ على عمل أخذ ما يقرب من ست سنوات. وسيأتي تعليقٌ مُسفٌّ لأحد أصحاب الكتب الأربعة على هذه المسألة.

لقد اعتكفت ذلك العام في مكان بعيد عن الأهل والأبناء، وأنا رجل على التقاعد، وأصبح لا شاغل لي سوى خدمة الأسانيد القرآنية، حتى دروسي في الجامع الأزهر وغيره أوقفتها لأجل هذه المسألة، أسأل الله في ذلك الإخلاص والقبول.

فانقطعتُ للرد على تلك الضلالات والأباطيل، فأنا أدرى بمدى خطورتها على الأسانيد القرآنية، ولم أجد من علماء العصر من يهتم بذلك، ولا حتى من يسأل عن أصل هذا النزاع، وأين صوابه من خطئه.

وقد خرج كتاب (رد الحجج الباطلة والمضللة) مشتملاً على الموضوعات الآتية:

١- وقفة مع تجارة الإجازات والأسانيد بين المعاصرين.
٢- الحجج الجياد تكشف بنفسها عن مقصدها.
٣- الحجج الجياد تطعن في السجلات الرسمية.

٤- الحجج الجياد تناقض نفسها في قبول النتائج.
٥- الحجج الجياد تحرف وتزيف وتضلل القارئ.
٦- الحجج الجياد تفضح نفسها بمستنداتها.
٧- الحجج الجياد تكشف بمستنداتها عن مدلس معاصر.
٨- الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمدلسين.
٩- الحجج الجياد تنفي علاقة عبدالله عبدالعظيم بالمقام الدسوقي.
١٠- الحجج الجياد تساوي بين علو الكندي وعلو عبدالله عبدالعظيم.
١١- الحجج الجياد تُحمّل الحدادي تحريرات العبيدي وتقدمه على سلمونة.
١٢- الحجج الجياد تضع الحدادي فوق العبيدي ترجمةً.
١٣- الحجج الجياد تؤصل باطلا لمجاهيل الأسانيد.
١٤- وقفة في تأكيد تبرئة المتقدمين من ادعاء صاحب الحجج.
١٥- الحجج الجياد ترد ما يستر عبدالله عبدالعظيم.
١٦- نهاية الكلام وفصل المقال في الحدادي.
١٧- وقفة شديدة الأهمية.

فهذه هي المباحث الأساسية في الكتاب، وبعضها يتفرع.

وما كتبت سطراً في هذا الكتاب إلا وسبقه الاستغفار والتضرع إلى الله تعالى، فإننا نخوض في مسائل شائكة، وكل كلمة مسجلة في سجل الحفظة قبل تسجيلها في كتاب تتوارثه الأجيال، وستنكشف لهم الحقائق لا محالة، في وقت يرتقب كل منا فيه دعوة صالحة تأتيه في قبره.

فمثل هذه المؤلَّفات يُفترض أن تحاط بالخوف والحذر، والتجرد من الهوى، والتخلي عن التعصب لأجل شهرة أو منافع دنيوية زائلة بزوال المتسبب في ذلك، والذي سيبقى عليه وزر ذلك إلى ما شاء الله.

ولا يفوت أن الذين يتكسّبون من طريق الحدادي -بسبب أنه أعلى أسانيد الدنيا- يفوقون الآلاف، ويزدادون بصورة مذهلة، وسيصلون قريبًا إلى عشرات الآلاف، ولا تبعة عليهم، إنما التبعة على الذي يرتكب شتى الأفاعيل في سبيل تأصيل هذا الطريق لهم، فهو الذي يتحمل وزر هذا الكسب الحرام الذي يدخل بيوت تلك الأعداد، وحينئذ فحاله كحال من قال فيه ابن الجزري: "وأخبرهم بهذا الإسناد الموضوع، وأخبروا عنه به، والعهدة عليه لا عليهم"(١١). أجارنا الله من ذلك.

أعود إلى كتاب (رد الحجج الباطلة والمضللة):

كان هذا الكتاب قاصمة لظهر صاحب كتاب (الحجج الجياد) وفريقه بصفة خاصة، ولأتباع طريق الحدادي بصفة عامة، وما أكثرهم في جميع أنحاء الأرض.

فقد شتت هذا الكتاب آمالهم، وبدد أحلامهم، وأغلق دونهم المنهل الذي ينهلون منه المكاسب المادية، والشهرة التي يتعالّون بها على إخوانهم.

وكان ذلك بعد أن أبطل هذا الكتاب حججهم، وأثبت فساد أدلتهم.

---

(١١) غاية النهاية: ١/٤٦٥.

ومن المسلّم به أن هؤلاء لم ولن يتوقفوا عن الدفاع عن مصدر رفعتهم، بشتى الطرق والوسائل، فقد استحوذ عليهم الهوى، وتملكهم التعصب، واستأسرتهم المنافع، فمن أين يأتي مع هذا قبول الحق؟.

فلما أغلق هذا الكتاب أمامهم باب الدفاع عن الحدادي بأدلة علمية، وأثبت عجزهم عن التوصل إلى دليل علمي واحد في نقض أحد تلك الأدلة، لم يبق أمامهم إلا أن ينتقلوا إلى الأدلة السوقية في نصرة قضيتهم الفاسدة.

فقد أخرج أربعة منهم أربعة مؤلفات، اشتملت على التطاول والقذف، والتشتيت والتشويش على القضية الأساسية التي هي محل النزاع.

وقد كان من آخر كلامي في أمر الحدادي في كتاب (رد الحجج الباطلة والمضللة): "فيا فريق الحجج الجياد: ذلكم جهدي في الحدادي الذي وصفتموه بالاستقصاء القاصر، فأروا الأمة الإسلامية جهدكم فيه وتمام استقصائكم، إن كنتم صادقين.

وبعد هذا، فإنه لمن السفه والسفاهة بمكان أن يتفوه شخص بكلمة واحدة في أمر الحدادي وليس بين يديه أيٌّ من الأدلة اليقينية على وجوده، فإن تم التوصل إليها يكون كلامنا حينها وفق صحة الاستدلال بها من عدمه.

وأقول أيضًا لمن سلك مسلك الصبية والسفهاء بالتطاول والتهديد عبر صفحات الإنترنت والرسائل الهاتفية غير المباشرة: ستكون لنا وقفة بين يدي الله تعالى آتية لا محالة".

وقد كان كلامي هذا في نهاية مبحث (نهاية الكلام وفصل المقال في الحدادي) [يبدأ هذا المبحث من صـ ٢٤٢ إلى صـ ٢٩٨].

فالذي يريد الوقوف على القول الحاسم في مسألة الحدادي يكفيه هذا المبحث، وهو المبحث الرابع عشر من الكتاب، وما قبله كان في الكشف عن شبهات وضلالات كان من الضروري طرحها والرد عليها.

وعلى ما تقدم، فقد كان كلامي واضحًا في أمر الحدادي، وهو أنه لا يقول بوجوده إلا من يملك دليلاً قاطعًا على ذلك.

فلما أفلس الجميع في التوصل إلى ذلك، وبدل أن يُقرُّوا بالحق الذي تبين؛ لجئوا إلى الوسائل الرخيصة ليصرفوا الأنظار ويشتتوا الأذهان عن القضية المتنازع عليها.

فخرجت المؤلفات الأربعة المشار إليها على النحو التالي:

١- (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم) لحامد بن أحمد بن أكرم البخاري.
٢- (الآفات الأخلاقية والاستدلالية في كتاب رد الحجج) لإيهاب بن أحمد فكري.
٣- (تناقض السيد عبدالرحيم في تناوله أسانيد القرآن الكريم)، ليحيى بن محمد الحكمي الفيفي.

٤- (شخصية المقرئ عبدالله عبدالعظيم وتحديد طبقته ومقدار علوه) لمصطفى بن شعبان الوراقي.

خرجت هذه المؤلفات لتكشف عما وصل إليه حالُ الأسانيد القرآنية عندما تحولت إلى منافع شخصية ومكاسب دنيوية، كما أنها أظهرت الوجوه الحقيقية لبعض من يتشدقون بالأهلية القرآنية.

ولذا كان لا بد من وقفة أمام هذه الفوضى التي استشرت في الأسانيد القرآنية قرونًا عديدة، والتصدي لما نتج عن هذه الفوضى من مفاسد.

وكما أسلفت فإن التصدي لهذا الأمر هو مسئولية الجهات المعنية بخدمة القرآن الكريم في المقام الأول. وما نحن فيه الآن من نزاعات إنما جاء بسبب تقصير هذه الجهات.

ومن أسباب هذا التقصير أن كثيرًا من علماء القراءات في هذا العصر ترجع أسانيدهم إلى الطريقين اللذين وقع فيهما النزاع، والبعض الآخر يسكت مجاملةً، أو لعدم الحرج، ويا ليتهم تجردوا عن كل ذلك ووضعوا المسألة بين أيادي فريق من علماء الأسانيد من أهل الحق، وممن لا مصلحة لهم في الأسانيد القرآنية، ولكنهم وقفوا يتفرجون على هذه الهجمة الشرسة على رجل نذر نفسه لخدمة هذا الجانب المهمل الذي تقع مسئولية إهماله على عاتق الجميع، خاصة كبار مشايخ هذا الفن الذين يتفرجون الآن، وكأن الأمر لا يعنيهم.

ومما أحزنني وأدمى قلبي أن أحد العلماء الأجلاء (أعده مفخرة قراء العصر) اتصل بي وطلب مني التراجع عما جاء في كتاب (آفة علو الأسانيد)، وقال: "الشباب يتصلون عليَّ من مصر والسعودية والكويت وسيأكلونك أكلا".

فما توقعت أبدًا أن يصدر مثل هذا الكلام عن هذا العالِم. بل على العكس، كنتُ أتوقع منه -أو مِن مثله- أن يُخضع المسألة للدراسة العلمية، وينتظر النتائج، ثم يلزم الجميع بها، سواء كنت أنا أم غيري. أما أن يطلب مني التراجع تحت التهديد فهذا غير مقبول.

وها هي الأسانيد الفاسدة قد آتت أكلها، وظهر أثرها على بعض أصحابها، فظهر منهم الكذابون، والمضللون، والمزيفون، والمجادلون بالباطل، والجهلة المتطاولون. كل هذا في المؤلَّفات الأربعة التي سيأتي الرد عليها.

وصدر نحو هذا من بعضهم من خلال الرسائل والتواصل فيما بينهم.

ومن عجائب ذلك أن أحدهم قال: "أرى أن سيد هذا عميل للموساد الإسرائيلي"، والأعجب أن قائل هذا يحمل لقب (أستاذ دكتور) في جامعة أم القرى.

فإلى هذا الحد هبطت الأسانيد الفاسدة بعقول أصحابها، وحلّ عليهم شؤم فسادها.

فواعجبًا مما وصل إليه نهم الأسانيد وشغفها وجنونها!!.

الشيخ يحذرني من الذين يتصلون عليه من مصر والسعودية والكويت بأنهم سيأكلونني أكلا.

وغيره يقول: "إنني قد دخلت عِشاشَ الدبابير".

وغيره يقول: "إنني قد دخلت جحور الثعابين".

أإلى هذا الحد وصل حال حملة أشرف كتاب منزل على أشرف الخلق، فإلى الله المشتكى.

أعود إلى المؤلفات الأربعة:

إلى فترةٍ قريبةٍ كنت مترددًا في الرد على هذه المؤلَّفات، وما جاء في غالبها من سفه وتطاول وتفاهات، بالإضافة إلى نصيحة الكثيرين من المحبين والمقربين؛ فلما رأيت أن سكوتي أوحى إليهم أمورًا أخرى، وزادت لهجة التطاول، أصبح من الضروري الرد على هذه المؤلفات، والكشف عن حقيقة ما جاء فيها من الفضائح التي لا تليق بأهل القرآن.

وسيخرج ردي مسلسلا على الترتيب الذي سبق ذكره، والله المستعان وعليه التكلان.

****

وقفة مع بيان التوقيعات الصادر مؤخرًا:

لا يزال المدافعون عن الأسانيد الواهية والمنقطعة يرتكبون شتى الأباطيل في سبيل نصرة هذا الضعف دون وعي أو خشية، مع إصرارهم على تخصيص أنفسهم بالأهلية القرآنية.

فبالأمس القريب أخرجوا المؤلفات الأربعة السالف ذكرها تحت عنوان (ردود أهل القرآن الكريم على السيد عبدالرحيم)، وكأنهم قد أدركوا أنها ردود باطلة وفاسدة، وسيأتيهم خراجها نكدًا بإذن الله؛ فاتجهوا إلى وسيلة أخرى تُبرهن على إفلاسهم وعجزهم عن المواجهة العلمية فأصدروا البيان الموسوم بـ(بيان أهل القرآن الكريم في طعن الشيخ السيد عبدالرحيم)، والمطلوب فيه جمع توقيعات لصحة طريقي الحدادي والمرزوقي، وإنكار ما جاء في مؤلَّفات السيد عبدالرحيم بصدد هذين الطريقين.

إنها لأعجوبة الزمان، وأضحوكة الرجال والركبان، ومن المناسب لهذا البيان أن يُروَّج له بهذه الصيغة:

مَنْ كَانَتْ لَدَيْهِ أَيَّةُ إِشْكَالِيَّة، وَعَجَزَ عَنْ حَلِّهَا بِالطُّرُقِ الْعِلْمِيَّة، فَعلَيْهِ بِفِكْرَةِ أَصْحَابِ الْأَهْلِيَّةِ الْقُرْآنِيَّة.. فَأَبْشِرُوا يَا أَهْلَ الْأَسَانِيدِ الْحَدَّادِيَّة، فَقَدْ حُلَّتِ الْإِشْكَالِيَّة، بِتَوقِيعَاتِ مَنِ اخْتَصُّوا أَنْفُسَهُمْ بِالْأَهْلِيَّةِ الْقُرْآنِيَّة.

إن كل من وقَّع على هذا البيان يُعَدُّ هذا إقرارًا منه بوجود الحدادي معدوم الوجود، والذي لم يستطع واحدٌ ممن يدافع عن وجوده أن يُقدم دليلاً واحدًا في إثبات وجوده، جميعهم عن بكرة أبيهم.

فمن هو الحدادي الذي أقررتم بوجوده أيها الموقعون؟!

إنَّ كل من وقَّع على هذا البيان مشارك في هذه الجريمة الجسيمة، وستظل أسماؤهم باقيةً يذكرها التاريخ في سجلات المدافعين عن باطل في الأسانيد القرآنية لأجل منافع شخصية أو غيرها، وسيبقى هذا الحدث من أفضح فضائح التدليس في تاريخ الأمة الإسلامية.

وقد أفادني أحد العلماء بأن بعض من ذُكرت أسماؤهم في هذا البيان لم يوافقوا عليه، ولم يوقِّعوا، ومنهم شيخ القراء والإقراء بالمغرب الشيخ "محمد السحابي"، وعلّامة المغرب الحافظ الشيخ "عبدالهادي حميتو"، اللذان فوجئا بوجود اسمَيْهما وتوقيعَيْهما على شيء لم يعلما عنه شيئًا.

فإلى هذا الحد وصلت الجرأة بالمدافعين عن الأسانيد الفاسدة!

وأي قيمة لهذه الأسانيد التي يُستعان لتوثيقها بالكذب والافتراء؟!

إن هذه السقطات الأخلاقية من الكذب والتدليس وعدم الأمانة تؤكد الحالةَ المتردية التي وصلت إليها هذه المجموعة المدافِعة عن باطل ظاهر ومؤكد.

وبقي سؤال أطرحه على جميع من وقّع على هذا البيان:

من منكم قرأ الكتابين المذكورين في البيان واطّلع على ما جاء فيهما من كلامي في الحدادي والمرزوقي قبل أن يُوقّع؟.

فقد جاء في بداية البيان: "أما بعد: فقد اطلعنا على فحوى ما كتبه.. في كتابيه: (آفة علو الأسانيد) و(رد الحجج الباطلة والمضللة)، وقد تضمن مجموعهما الطعن في إسناد المقرِئَيْن: علي الحدادي، وأحمد المرزوقي، رحمهما الله تعالى".

إن غالب من وقّع على هذا البيان اكتفى بـ(فحوى ما كتبه)، بل لا يحتاج إلى فحوى أصلا في مثل هذه المسألة.

وبقيت نقطة تدعو إلى الاستفزاز وثورة الغضب، وهي قولهم: "فلم يُقِمْ دليلاً معتبرًا عند علماء صناعة الإسناد يستند إليه في الطعن في هذين الإسنادين".

فنستبعد المرزوقي الآن إلى أن يأتيكم حسم أمره في الجزء الثاني، ونبقى مع الحدادي، وأقول: من منا الآن يُطْلَبُ منه أن يقدم دليلاً في أمر الحدادي، أنا أم أنتم؟.

إن الحدادي يُعد أول مجهول في الأسانيد القرآنية في تاريخ الإسلام تخرج فيه سبعة مؤلَّفات لتؤكد عدم وجوده:

أولها: كتاب (آفة علو الأسانيد) الذي أثبت عدم وجوده بأدلة علمية يقينية.

ثانيها: كتاب (الحجج الجياد في الذب عن عوالي الإسناد) الذي اعتمد على الجدل والسفسطة والتضليل في الدفاع عنه، ولم يقدم دليلاً علميًّا واحدًا على إثبات وجوده.

ثالثها: كتاب (رد الحجج الباطلة والمضللة)، الذي كشف أباطيل الحجج الجياد ودحضها.

وأخيرًا المؤلفات الأربعة التي خرجت لتُعلن عن العجز والإفلاس الذي وصل إليه فريق الدفاع عن الحدادي.

فلجئوا إلى الأساليب الرخيصة لنصرة باطلهم، وحسبي الله ونعم الوكيل.

فيا أيها الحداديون: قدَّمتُ لكم ستة عشر دليلاً على عدم وجود الحدادي، فإن اعتبرتموها غير معتبرة عند علماء صناعة أسانيدكم فقدِّموا أنتم دليلاً واحدًا على وجوده يُعدُّ معتبرًا عند أصحاب العقول، وكفّوا عن هذا الهراء، واتقوا الله في أنفسكم.

****

لفتة أخيرة:

ترحّم كاتب هذا البيان على الحدادي والمرزوقي؛ فأما الحدادي فلا حاجة له إلى ذلك لأنه معدوم الموجود أصلا، وأما المرزوقي فهو في حاجة إلى ذلك، لأنه غالى غلوًّا شديدًا في تصوفه، وادعى أشياء عجيبة، وقال بأمور غريبة لا أصل لها في نقل صحيح، ولا يقبلها عقل سليم، عفا الله عنا وعنه. ولا يَظُنَّنَّ ظانٌّ أن فعله هذا هو سبب كلامي في طريقه، فطريقه واهٍ بأمور أخرى متعلقة بنقله، خاصة بعد خروج إجازته التي أخرجوها، فقد كانت فتحًا في كشف أمره. وكل ذلك سيخرج مفصلا في الجزء الثاني بإذن الله تعالى.

ويكفي من المرزوقي أنه كان من أسباب طمس الأسانيد الشامية الحقيقية، بعدما كانت كواكب تتلألأ في سماء الأسانيد القرآنية إلى القرن الثالث عشر الهجري، فلا يقال في طريق المرزوقي: إنها أسانيد شامية.

ويكفي من أثر ذلك: انقطاع السند الوحيد المؤدي إلى الإمام ابن الجزري في القرآن الكريم كاملاً، فقد كان من طرق الأسانيد الشامية المطموسة، ولا يوجد الآن على وجه الأرض -حسب علمي- سند يؤدي إلى الإمام ابن الجزري في القرآن الكريم كاملاً من الأسانيد المتداولة.

وستظهر لكم هذه الحقائق قريبًا -بإذن الله- عندما تقرؤون ما ذكره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في أسانيده بخط يده، وتجدونه مخالفًا لما هو في الإجازات المتداولة، فقد فهم البعض من إقراء شيخ الإسلام بمُضَمَّن مؤلفات ابن الجزري فهمًا خاطئًا، وهذا من آثار عدم التحقيق للأسانيد في ستة قرون مضت.

هذا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.